قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام للرى
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للرى للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٧٣٢٩٠٠٠ جنيه (فقط سبعة ملايين وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٧٢٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة ملايين ومائتان وتسعة وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين

(ا) جملة الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٥٩٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٦٦٩٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٥٨٠٧٠٠٠ جنيه (فائض الحكومة) .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٧٢٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة ملايين ومائتان وتسعة وخمسون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعون ألف جنيه) بالباب الثالث ـ إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى ، وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الاغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للرى

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه
(١) الاستخدامات الجارية :		
باب ١ ـ الأجور	٥٩٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٦٦٦٩٠٠٠	٦٦٢٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية(١)	٧٢٥٩٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :		
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية ...	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية ...	٦٠٠٠٠	١٩٨٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ...	٧٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٧٣٢٩٠٠٠	٧٣٨١٠٠٠

الإيرادات	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠
	جنيه	جنيه
(١) الايرادات الجارية :		
باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلا الجارية	٧٢٥٩٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية(١)	٧٢٥٩٠٠٠	٧١٧٣٠٠٠
(ب) الايرادات الرأسمالية :		
باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٧٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠
باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	ـ	ـ
جملة الإيرادات الرأسمالية(ب)	٧٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٧٣٢٩٠٠٠	٧٣٨١٠٠٠